كيف يدفع تضييق الخناق على شرعية الإخوان تصعيدًا عسكريًا ضد الجنوب؟

مراقبون: حشد الإخوان بجبهة أبين يستهدف إفشال التحالف

أبين ـ شبوة «الأمناء» خاص:

لم تجد الشرعية الإخوانية مفرًا سوى اللجوء إلى التصعيد العسكري مجددا ضد الجنوب، في محاولة قد لا تكون الأخيرة لإفشال اتفاق الرياض وبعثرة أوراقه من جديد، بعد أن استخدمت كافة الوسائل التي استهدفت تخريب الاتفاق من دون اللجوء إلى الحل العسكري، بداية من تجميد حكومة المناصفة ومرورا بتجاوز الاتفاق عبر قرارات رئاسية مخالفة لبنود الاتفاق ثم شن حروب الخدمات التي انعكست سلبا على أوضاع الجنوب، قبل أن تلجأ إلى الحشد العسكري.

واستطاع المجلس الانتقالي الجنوبي أن يتعامل بضبط نفس معتاد مع كل الأزمات التي أثارتها الشرعية بالجنوب، وبدا مُصرا على عودة حكومة المناصفة إلى العاصمة عدن مرة أخرى لتأدية مهام عملها.

كما كثف الانتقالي الجنوبي جهوده على مستوى الوحدات المحلية وقيادات الجنوب في المحافظات المختلفة للتعامل مع أزمات الخدمات المتفاقمة وفضح ممارسات الشرعية أمام المجتمع الدولي عبر إثباته العديد من وقائع التخريب على الأرض.

وكذلك فإن الانتقالي تعامل مع عملية النزوح السياسي لمحافظات الجنوب بحنكة شديدة وكشف كثير عن العلاقة الخفية بين قيادات المنطقة العسكرية الأولى ومليشيا الحوثي والتي استهدفت إفراغ جبهات الشمال والزج بالعناصر الإرهابية إلى الجنوب، وحصن جبهات الجنوب المختلفة عسكريا استباقا للتصعيد المتوقع.

وتمكن الانتقالي من سد جبهة الضالع التي كانت تعوّل عليها الشرعية لتسهيل مهمتها الساعية لتخريب اتفاق الرياض، كما أن النجاحات الأمنية جعلت الرأي العام الدولي موجها بالأساس تجاه ما يجري في محافظة مأرب اليمنية، وهو ما ضيق الخناق بشكل أكبر على الشرعية التي انكشفت خيانتها وظهر كثير من خبايا تنسيقها مع المليشيات الحوثية الإرهابية.

استهداف التحالف

من جانبهم، يرى مراقبون أن التصعيد الحالي في جبهة أبين وتوالي عمليات الحشد المستمرة إضافة إلى الاستفزازات التي تتعرض لها القوات المسلحة الجنوبية لجرها في معارك عسكرية واسعة النطاق تبرهن على أن الشرعية الإخوانية تهرب من أزماتها عبر توجيه الدفة باتجاه الاشتباكات في الجنوب، كما أنها تستهدف أيضا إفشال أي محاولات يقوم بها التحالف العربي لاستكمال بنوده عبر بدء جولة مفاوضات جديدة.

وأطلق مسلحون النار على يوسف الصغير، قائد نقطة الكهرباء بالحزام الأمني في لودر، بمحافظة أبين، الأحد، وأصابوه بجروح خطيرة.

وبحسب مصادر محلية من موقع الجريمة، فقد هربت العناصر الإرهابية، مشيرة إلى إسعاف القائد الصغير إلى المستشفى لإنقاذه.

واصلت قيادات الشرعية الإخوانية، حشد عناصر مليشياتها في منطقة شقرة بمحافظة أبين، على الرغم من رفض عناصر في وقت سابق الاستجابة لأوامرها، وتركزت أوامر الاستدعاء على وحدات المليشيا الإخوانية المتفرقة بأنحاء مختلفة، لتركيز قوتها في شقرة الساحلية.

وكشف شهود عن رصد تدفق عناصر مليشيا الشرعية الإخوانية باتجاه معسكراتها في شقرة، خلال اليومين الماضيين، لوأد جهود استئناف تطبيق اتفاق الرياض.

وتهدد قيادات الشرعية الإخوانية عناصرها الرافضين لمحاولات إشعال حرب جديدة، تمهيدًا للعدوان على العاصمة عدن، بقطع المرتبات.

ولجأت مليشيا الشرعية الإخوانية، إلى حيلة جديدة لإجبار عناصرها في محافظة أبين، على خوض معارك جديدة ضد القوات المسلحة الجنوبية، حيث واجهت مليشيا الشرعية الإخوانية، مؤخرًا، حالة تمرد من قبل عناصرها - أبناء أبين الأبية - الذين رفضوا الذهاب للقتال ضد الجنوب.

ووجهت المليشيات الإرهابية، تعليمات إلى عناصرها في مديريات خنفر وزنجبار وأحور ولودر ومودية والوضيع والمحفد وجيشان، بضرورة التوجه إلى عتق بمحافظة شبوة، لتلقي دورة تدريبية تأهيلية.

فيما استعرض المجلس الانتقالي الجنوبي في أبين، في اجتماعه الأحد، الأوضاع الأمنية، وتداعيات انتشار مليشيا الشرعية الإخوانية في مدينة شقرة الساحلية. وناقش الحاضرون، جوانب تنظيمية وسياسية، بالإضافة إلى فعاليات نفذتها الهيئة التنفيذية في مديريات أبين.

المركز الاستشاري (الجنوبي) للحقوق والحريات بجنيف يخاطب الأمم المتحدة حول انتهاكات الإخوان للكوادر الطبية بشبوة

دعوة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزجر مرتكبي الانتهاكات ومنعهم من التطاول على الفئات المحمية دوليا

«الأمناء» خاص:

وجه المركز الاستشاري (الجنوبي) للحقوق والحريات، ومقره في مدينة جنيف، رسالة إلى مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان، وكذا إلى المنظمات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، حول الانتهاكات وعمليات القمع التي تمارسها مليشيا الإخوان التابعة للشرعية اليمنية بحق الكوادر الطبية في محافظة شبوة.

وجاء في نص الرسالة: "يهدي المركز الاستشاري (الجنوبي) للحقوق والحريات، ومقره مدينة جنيف، أطيب تحياته إلى مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان الموقرة».

وأضافت: «يبلغ المركز الاستشاري المفوضية العليا عن ارتكاب القوات الخاصة المحسوبة على الحكومة اليمنية في محافظة شبوة حادثة مستنكرة، حين تطاولت على فئة محمية دوليا وإقدامها بتاريخ ٢٦ مايو الفائت على اعتقال طاقم طبي مكون من طبيب وخمسة من مساعديه، وذلك على خلفية تأدية واجبهم الإنساني تجاه بعض المرضى. وسبق لتلك القوات أن اقتحمت مستشفى مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة والاعتداء على الأطباء وكادر التمريض بصورة مهينة وغير إنسانية».

وتابعت: «تأتي هذه الحادثة بالتزامن مع حملة

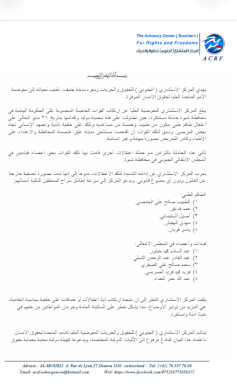

الاعتقالات تمت بصورة تعسفية خارجة عن القانون ودون أي مصوغ قانوني

اعتقالات أخرى قامت بها تلك القوات بحق أعضاء قياديين في المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة شبوة».

واستطردت: «ويلفت المركز الاستشاري النظر إلى أن نتيجة ارتكاب أية اعتقالات أو حماقات على خلفية سياسية انتقامية، هي المزيد من توتير الأوضاع، مما يشكل خطراً على السكينة العامة وحرمان المواطنين من حقهم في حياة آمنة ومستقرة».

وقالت الرسالة: «يناشد المركز الاستشاري (الجنوبي) للحقوق والحريات المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتماد هذا البيان كبلاغ مرفوع إلى الآليات الدولية المختصة، ويدعوها كهيئة دولية معنية بحماية حقوق الإنسان إلى زجر مرتكبي تلك الانتهاكات ومنعهم من التطاول على الفئات المحمية دوليا ومنهم الأطباء والعاملون في المجال الصحي».

وأضافت: «كما يناشد المركز الاستشاري المنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية إلى استنكار ما ترتكبه تلك القوات من انتهاكات بحق الناشطين السياسيين، والتي استمرأت ارتكابها بصورة ممنهجة ومتكررة دون مانع أو رادع».

وتابعت: «ويعرب المركز الاستشاري عن إدانته الشديدة لتلك الاعتقالات، منوها إلى إنها تمت بصورة تعسفية خارجة عن القانون ودون أي مصوغ قانوني».

واستطردت: «ويدعو المركز إلى سرعة إطلاق سراح المعتقلين التالية أسماؤهم: (الطاقم الطبي: الطبيب صالح علي الحمصي، وحمد فدعق، وأصيل السليماني، ومهدي الهفيش، وياسر قوبان)، بالإضافة إلى قيادات وأعضاء في المجلس الانتقالي الجنوبي وهم: (عبد السلام محمد حبتور، وعبد القادر عبد الرحمن الشبلي، وسعيد صالح علي الصقري، وفريد محمد فريد الصريمي، وعبد الله عمر الحداد).